**جامعة محمد خيضر – بسكرة–**

**كلية العلوم الانسانية والاجتماعية**

**قسم العلوم الانسانية**

**المحور الأول**

# المحاضرة الأولى والثانية : عوامل ظهور الحكم الراشد وتعريفه

**محاضرات الحكم الراشد وأخلاقيات المهنة**

**مقياس مشترك : ثالثة/ تاريخ ومكتبات**

**السنة الجامعية 2025/2024**

**عوامل ظهور الحكم الراشد :**

لم يظهر الاعتراف العالمي التدريجي بالحاجة إلى الحكم الرشيد إلا منذ التسعينيات فصاعدا. على الرغم من وجود معاني مختلفة للحكم الرشيد، إلا أن المصطلح يرتبط بشكل عام بالأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعتبر ضرورية لتحقيق التنمية ومن ثم فإن الحكم الرشيد هو العملية التي تقوم من خلالها المؤسسات العامة بإدارة الشؤون العامة وإدارة الموارد العامة بطريقة تعزز سيادة القانون وإعمال حقوق الإنسان (الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية).

ويتفق والخبراء على أهمية تطبيق مبادئ الحكم الرشيد، حيث يساهم في الحفاظ على استمرارية المنظمات قوية ومعافاه، من خلال تطبيق مجموعة من المبادئ التي تحفظ للمنظمة كيانها وتحميها من الفساد، فالمسائلة والشفافية والمشاركة وغيرها من المبادئ عندما تترسخ وتصبح من أهم عناصر ثقافة المنظمة ، فإنها تساعدها في المحافظة على إنجازاتها ومكتسباتها.

في عام 1996 أعلن صندوق النقد الدولي أن "تعزيز الحكم الرشيد بجميع جوانبه، بما في ذلك ضمان سيادة القانون، وتحسين كفاءة ومساءلة القطاع العام، ومعالجة الفساد، عناصر أساسية لإطار العمل التي يمكن للاقتصادات أن تزدهر فيها."

إن فترة ما بعد الحرب البارده أدت لبروز جملة من التغيرات التي ادت لظهور الحاجه الى الحكم الراشد في شتى المجالات ، وقد برز بشكل رئيسي ظهور فواعل اخرى غير الدولة ، حيث لم تصبح الفاعل الوحيد المسير للشؤون المجتمعيه والمسيطر على كافه الادوار المحليه، ولعل أهم هذه الفواعل :

-منظمات المجتمع المدني التي شريكا رئيسيا للمؤسسات الرسمية في صنع القرار وخلق الاستقرار

-القطاع الخاص الذي ساد مع نهاية الحرب الباردة وانتشار النظام الراسمالي كنظام اقتصادي أساسي تبنته العديد من الدول الغربية والنامية على حد سواء والذي كان من أبرز سماته الخصخصة ، ومنذ بداية هذه الفترة استخدم مصطلح الحكم الرشيد بشكل شائع من قبل منظمات التنمية الوطنية والدولية ، وقد قام الحكم الراشد على اركان ثلاث :

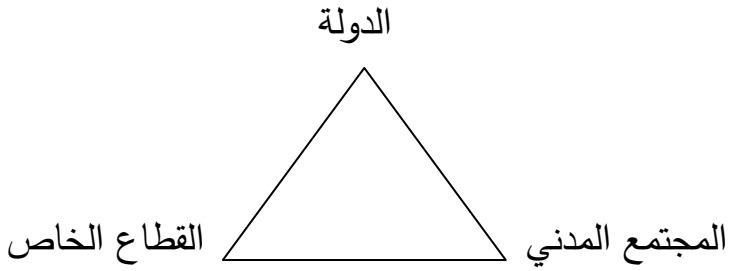


**تعريف الحكم الراشد:** برز مصطلح الحكم الراشد في اللغ ة الفرنسية في القرن الثالث عشر كمرادف لمصطلح الحكوم ة ثم كمصطلح قانوني سنه 1978 ليستعمل في نطاق واسع عمليات التسيير . وعند النظر لكلمة الحاكمية نجد أن أصلها انجليزي وهي مصطلح قديم أعيد استعماله من قبل البنك الدولي في منتصف الثمانينات حيث أضحى من الاهتمامات الكبرى في الخطابات السياسي ة وخاصة في معاجم تحاليل التنمية، ويمكن شرحه بانت طريقة تسيير سياسة أعمال وشؤون الدولة.[1]

وقد فرض هذا المصطلح لتحديد مجموعة من الشروط السياسية التي من خلالها وضعت في حيز التمثيل والتطبيق المخططات التي تكتسب شرعية للعمل السياسي وفي نفس الوقت العلاقات مع الإدارة ومع الأقطاب المسيرة وبقيه المجتمع ، ويقصد بالحوكمة أو بالحاكمية أسلوب وطريقة الحكم والقياد ة في تسيير شؤون منظم ة ، قد تكون دول ة ، مجموع ة من الدول ، منطقة مجموعات محلية مؤسسات عمومية أو خاصة ، فالحاكمية إذا ترتكز على أشكال التنسيق التشاور المشاركة والشفافية.[2]

---

[1] بوجدرة الياسين ، "واقع ومتطلبات الحكم الراشد في الوطن العربي"، **المجلة الجزائرية للدراسات السوسيولوجية**، عدد 2 ، 2007/6/30 ، ص 257

[2] بوجدرة الياسين ، ***المرجع نفسه*** ، ص 258 .

يرتكز مفهوم الحاكمية على ثلاث أسس رئيسية:

أولا/ هذا الأساس يتعلق بوجود أزمة في طريقة الحكم أي فقدان مركزية وهيبة الدولة وضعف الفعالية والنجاعة في الفعل أو العمل العمومي .

ثانيا/ يبرز هذا الأساس في أن هذه الأزمة تعكس فشل أو ضعف الأشكال التقليدية في العمل العمومي.

ثالثا/ يتصل ببروز شكل جديد للحكم أكثر موائمة لمختلف المستجدات والتغييرات.[3]

يتفق الكتاب والخبراء على أهمية تطبيق مبادئ الحكم الرشيد، حيث يساهم في الحفاظ على استمرارية المنظمات قوية ومعافاه، من خلال تطبيق مجموعة من المبادئ التي تحفظ للمنظمة كيانها وتحميها من الفساد، فالمسائلة والشفافية والمشاركة وغيرها من المبادئ عندما تترسخ وتصبح من أهم عناصر ثقافة المنظمة ، فإنها تساعدها في المحافظة على إنجازاتها ومكتسباتها.

لقد أصبح مفهوم الحوكمة الرشيدة – أو الحكم الجيد– من المفاهيم الشائعة في الكتابات الحديثة حول التنمية والديمقراطية، حيث ساهمت التحولات التي شهدها العالم وكان لها أثرها على العالم ومن ضمنه العالم الثالث ، إذ أصبح يستخدم مفهوم الحكم الصالح منذ ثلاث عقود من الزمن من قبل مؤسسات الأمم المتحدة لإعطاء حكم قيمي على ممارسة السلطة السياسية لإدارة شؤون المجتمع باتجاه تطويري وتقدمي، أي أن الحكم الصالح هو الحكم الذي تقوم به قيادات سياسية منتخبة، وكوادر إدارية ملتزمة بتطوير موارد المجتمع، وبتقدم المواطنين وبتحسين نوعية حياتهم ورفاهيتهم، وذلك برضاهم وعبر مشاركتهم ودعمهم .

ويشير مفهوم الحكم الصالح إلى ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والإدارية لإدارة شؤون بلد ما على جميع المستويات بطريقة محددة وتتصف بأنها "صالحة" وبمعنى أدق

[3] المرجع نفسه. ص 258

ينصرف مفهوم الحكم الصالح إلى منظومة الحكم التي تعزز وتدعم وتصون رفاه الإنسان، وتقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم، وفرصهم، وحرياتهم الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، لا سيما بالنسبة لأكثر أفراد المجتمع فقرة وتهميشا .[4]

والحكم الرشيد نظام يتم بموجبه إخضاع نشاط المؤسسات إلى مجموعة من القوانين والنظم والقرارات التي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء عن طريق اختيار الأساليب المناسبة والفعالة لتحقيق خطط وأهداف المؤسسة وضبط العلاقات بين الأطراف الأساسية التي تؤثر في الأداء .

يعرف الحكم الرشيد بأنه "طرق مشروعة وخاضعة للمساءلة وفعالة للحصول على السلطة والموارد العامة واستخدامها في السعي لتحقيق أهداف اجتماعية مقبولة على نطاق واسع". ويربط هذا التعريف الحكم الرشيد بسيادة القانون والشفافية والمساءلة، ويجسد الشراكات بين الدولة والمجتمع، وبين المواطنين. وبالمثل ، يقترح روز أكرمان أن الحكم الرشيد يشير إلى "جميع أنواع الهياكل المؤسسية التي تعزز كلا من النتائج الموضوعية الجيدة والشرعية العامة".

يعرف البنك الدولي الحكم الرشيد من حيث التقاليد والمؤسسات التي تمارس بها السلطة في بلد ما. وهذا يشمل 1) العملية التي يتم من خلالها اختيار الحكومات ومراقبتها واستبدالها. 2) قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات سليمة بشكل فعال ؛ 3) احترام المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية فيما بينهم.

هذا التعريف هو أحد أكثر تعريفات الحكم الرشيد استخداما ، ويشكل أساس مؤشرات الحوكمة العالمية المستخدمة على نطاق واسع للبنك الدولي .

---

[4] ماهي الحوكمة الرشيدة ، نقلا عن :
https://www.unodc.org/e4j/ar/anti-corruption/module-2/key-issues/what-is-good-governance.html

ومع ذلك ، فقد تم انتقاد هذا التعريف الواسع لخلطه بين محتوى السياسة ("السياسات السليمة") والإجراءات ("سيادة القانون") بالإضافة إلى تقييمات المواطنين ("الاحترام") ، وللإشارة إلى كل من المؤسسات التي توفر الوصول إلى السلطة السياسية وتلك التي تمارس وتنفذ القوانين والسياسات، ويثير إدراج "السياسات السليمة" في التعريف مسألة ما إذا كان من المتوقع حقا أن يعرف الخبراء الدوليون (الاقتصاديون في الغالب) ما الذي يشكل "سياسات سليمة"؟ على سبيل المثال ، هل يجب أن تكون المعاشات التقاعدية أو الرعاية الصحية أو التعليم ممولة من القطاع الخاص أو العام أم يجب أن تكون مختلطة؟ إلى أي مدى وكيف ينبغي تنظيم المؤسسات المالية؟ من الواضح أن بعض المؤسسات السياسية أو جوانب السياسة أكثر أهمية من غيرها عند تحديد جودة الحكومة .

و من بين الانتقادات التي قدمت في شأن المصطلح انتقادات **جريندل** بأن المصطلح يشمل الكثير من الأشياء "الجيدة" لدرجة أنه أصبح عبارة شاملة ونتيجة لذلك يواصل العاملون في مجال التنمية والمسؤولون الحكوميون "مواجهة قوائم طويلة من" الأشياء التي يجب القيام بها "لتحقيق الحكم الرشيد، مع القليل من التوجيه حول كيفية الانتقاء والاختيار من بينها كأولويات" . ويجادل غريندل كذلك بأن فحواها المعياري القوي يعني:

أولا/ أن احتمال تحقيق الحكم الرشيد يمكن أن يكون بعيدا وخاصة بالنسبة للبلدان الفقيرة

ثانيا/ يفشل المصطلح في التمييز بين مختلف الخصائص المؤسسية والمبادئ الأساسية التي يمكن أن تحقق غايات مماثلة.

ثالثا/ من خلال تجاهل القضايا الرئيسية للاقتصاد السياسي وعلاقات القوة، لا يوفر المفهوم إرشادات مفيدة حول كيفية تحقيقه.

ومن بين التعريفات أيضا تعرف منظمة الشفافية الدولية الحكم الرشيد بأنه: هو الغاية الحاصلة من تكاتف جهود كل من الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني ومختلف

المواطنين في مكافحة ظاهرة الفساد، بداية من جمع المعلومات وتحليلها ونشرها لزيادة الوعي العام حول الظاهرة، وخلق آليات تمكن هذه الأطراف من القضاء على الظاهرة أو على الأقل التقليص منها.

يتشارك مفهوم الحكم الراشد مع عديد المفاهيم إما من حيث الخصائص او الأهداف حيث يربط بـمفهوم **الإصلاح** الذي يعتبر دعام ة أساسية لقيام الدول الحديثة والمؤسسات المتطورة ، أيضا مفهوم **الديمقراطية** وكل هذه المفاهيم بمختلف آلياتها تسعى لمكافحة ظاهرة الفساد ، إذ عرفت المجتمعات القديم ة ظاهرة الفساد وانتشرت فيها ، حيث دعى وادي النيل لتنظيم الادارة والدعوة إلى قيام العلاقات السليم ة في الحكم والدول ة، ولم يغفل المجتمع الإغريقي في اهتمامه بمشكله فساد الحكم والدعوة إلى إصلاحه كما لم يغفل الصينيون على ذلك ، وقد تطرق **أفلاطون** لظاهره الفساد والإصلاح في كتابه **الجمهورية** وتراه في كتابه **القوانين** يحارب الفساد في جميع صوره وطالب بإنشاء هيئه لمراقبه تصرفات المواطنين، من جابنه فقد تحدث **أرسطو** عن الفساد وذلك من خلال تصنيفه للدساتير وفي نفس السياق جاء الإسلام بالكثير من الإشارات والتنبيهات للفساد والتحذير منه ، حيث جاءت آيات القرآن الكريم متتالية تدعو إلى الإصلاح وهو ما جاءت به أيضا الأحاديث النبوية من نبذ الفساد والمفسدين . وفي المجتمعات الإنسانية الحديثة استشر الفساد خصوصا في القرن 18م وخلال الفترة المعاصرة أيضا زاد الفساد أكثر فأكثر فكان لزاما على الدول أن تجد جملة من الحلول تمكنها من مواجهة هذه الظاهرة.[5]

[5] امين عواد المشاقبة، معتصم بالله داود علوي ،**الاصلاح السياسي والحكم الرشيد( اطار نظري)** ،عمان :مكتبه الحامد للنشر والتوزيع ،2012 ص ص 10- 12.